

## أهمية التدقيق الخارجي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية

<sup>1\*</sup> فيلالى حمزة ، <sup>2</sup>بوشريبة محمد

<sup>1,2\*</sup> جامعة قسنطينة-2 عبد الحميد مهري، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة والمالية

### Article Info

#### Article history:

Received : July – November 2021  
Received in revised form : July – November 2021  
Accepted : July – November 2021  
DOI: 10.46988/ICAF.01.12.2021.009

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية التدقيق الخارجي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية الواردة ضمن القوائم المالية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية لتلبي احتياجات مستخدميها، ولمعالجة هذه المشكلة اقتضت الأمر دراسة المراجعة الخارجية في الجزائر، ولتعزيز هذا التصور تم توزيع 76 استبيان على عينة من الأكاديميين والمهنيين لمعرفة وجهة نظرهم حول مشكلة الدراسة. توصلت هذه الدراسة إلى أن التدقيق الخارجي دور كبير في تعزيز نوعية المعلومات المحاسبية، من خلال الكفاءة والاستقلالية التي يتمتع بها المدققين الخارجيين، واعتماده على منهج عمل مبني على مجموعة من المعايير التي تحكم مهنة المراجعة. وتمكنه من اكتشاف التحريفات سواء كانت أخطاء أو غش.

الكلمات المفتاحية: معلومات المحاسبية، قوائم المالية، تدقيق الخارجي

### 1. مقدمة

تستفيد مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية (المساهمين، المستثمرين، وما إلى ذلك) من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وحتى تكون هذه المعلومات صادقة وتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وجب الأمر الاستعانة بطرف آخر والمتمثل في التدقيق المحاسبي، ومن أهم أنواعه نجد التدقيق المحاسبي الخارجي وذلك لأن من يقوم به يجب أن تتوفر فيه عدة شروط أهمها الاستقلالية والحيادية. وفي الجزائر مرت المراجعة القانونية بعدت إصلاحات أهمها إصلاح سنة 2010 حيث صدر القانون 01/10 المؤرخ في 2010 المتعلق بتنظيم وضبط مهنة المراجعة، والذي جاء لتكليفها مع الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر، وبعدها صدور المرسوم التنفيذي رقم 26/11 المؤرخ في 27 جانفي 2011، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، وفي سنة 2016 أصدرت الرفة الوطنية لمحافظات الحسابات معايير تدقيق جزائرية لتنظيم وتحسين هذه المهنة، وتبنيها لمعايير التدقيق الدولية. وللتعمق أكثر في هذه الفكرة وعلى ضوء ما سبق ذكره، قمنا بصياغة مشكلة الدراسة بحثنا ضمن التساؤل الرئيسي التالي:  
**كيف يساهم التدقيق الخارجي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية؟**

#### 1.1. مشكلة الدراسة

بغرض الإجابة على مشكلة الدراسة قمنا بتقسيم التساؤل الرئيسي إلى عدة أسئلة الفرعية:

1. السؤال الأول: هل يساهم المدقق الخارجي في إنتاج معلومات محاسبية ذات نوعية جيدة.
2. السؤال الثاني: هل يساعد المدقق الخارجي مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ مختلف القرارات.
3. السؤال الثالث: هل يلتزم المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها.

#### 1.2. فرضيات الدراسة

تم وضع ثلاث فرضيات وهي:

1. الفرضية الأولى: يساهم المدقق الخارجي في إنتاج معلومات محاسبية ذات نوعية جيدة.
2. الفرضية الثانية: يساعد المدقق الخارجي مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ مختلف القرارات.
3. الفرضية الثالثة: يلتزم المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها.

### 1.3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة كونها تعالج موضوع نظري ملموس عمليا، كما أنها من مواضيع الساعة من حيث أنها تعالج إشكالية مساهم التدقيق الخارجي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وبالتالي فالبحت نقطة الوصل بين الأكاديميين والمهنيين.

### 1.4. أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

1. معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
2. معرفة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.
3. معرفة معايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها.
4. إبراز دور التدقيق الخارجي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية.

### 1.5. منهج الدراسة

في إطار انجاز هذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض مختلف المعلومات المتعلقة بالدراسة، وتمثلت أداة جمع المعلومات في استمارة الاستبيان والتي وزعت على عينة الدراسة، كما تم اعتماد التحليل الإحصائي للتحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSS.

## 2. الدراسات السابقة

تم تناول الموضوع في العديد من الدراسات اخترنا منها ما يلي:

- **دراسة (النجار، 2012)** بعنوان "مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه مراقب الحسابات من أجل التحقق من توفر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم المالية لعدد من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تضمنت العينة البيانات المالية للشركات لسنة 2010. ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى أنه تعد المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية هي صلة الوصل بين معديها ومستخدميها، كما أن الاستعانة بمراقب الحسابات الخارجي لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية.
  - **دراسة (سعيد، 2017)** بعنوان "مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية" تهذه هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها إبراز مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالي، وهذا من وجهة نظر محافظي الحسابات، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عدد من المهنيين المزاولين للمهنة بالجزائر، حيث بلغ عدد أفراد العينة 54 فرد. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج بينها أن تقارير محافظ الحسابات تساهم بشكل كبير في الحد من الغش والخطأ، إضافة إلى أن خبرة وكفاءة المدقق لها دور كبير في اكتشاف مختلف ممارسات الفساد المالي بصفة عامة والغش والخطأ بصفة خاصة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
  - **دراسة (هيري، 2018)** بعنوان "فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الوسيط لأخلاقيات التدقيق الخارجي في العلاقة بين فعالية التدقيق الخارجي وجودة المعلومات، بالاعتماد على طريقة نمذجة المعادلات البنائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية نظرا لعدم اعتدالية البيانات، لأجل ذلك تم اختبار عينة بلغت أفرادها (144) وإجراء التحليل باستخدام البرنامج الحر R والحزمة PLSPM. خلصت الدراسة إلى أنه يوجد أثر غير مباشر أي في ظل أخلاقيات المهنة أقوى من الأثر المباشر لفعالية التدقيق الخارجي على جودة المعلومات.
  - **دراسة (أحطاش، 2019)** بعنوان "تأثير عوامل جودة التدقيق الخارجي المتعلقة بالمدقق على موثوقية القوائم المالية، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الكيفية التي تؤثر بها العوامل المتعلقة بالمدقق الخارجي على موثوقية القوائم المالية، ومعرفة مدى التزام المدققين الخارجيين في الجزائر بمتطلبات جودة التدقيق إضافة إلى معرفة مدى تأثير العوامل المتعلقة بالمدقق الخارجي على موثوقية القوائم التي تنتجها الشركات في الجزائر، وذلك من خلال تحليل نتائج دراسة ميدانية شملت عينة مكونة من 90 محافظي الحسابات وخبير محاسبي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن موثوقية القوائم المالية تتأثر إيجابيا بمجموع العوامل المتعلقة بالمدقق من أهمها الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها مدير مكتب التدقيق والمدققين الأساسيين، التدريب والتأهيل المستمر للمدقق، المشاركة في الندوات المهنية المتخصصة، الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والسلوكية المهني والالتزام بالمعايير.
- اتضح من خلال الدراسات السابقة للموضوع أن هناك جهود مستمرة في دراسة دور التدقيق الخارجي في اكتشاف الانحرافات وزيادة موثوقية القوائم المالية، إلا أن القليل منها تناولت متغير التدقيق الخارجي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية، وهو ما سنحاول تحقيقه من خلال هذه الدراسة.

### 3. الإطار العام للدراسة

يعتبر التدقيق الخارجي من بين أهم العناصر التي تساهم في رفع جودة القوائم المالية، وفي هذا المحور سنتناول هذه الدراسة المفاهيم التي تخص المعلومات المحاسبية والتدقيق الخارجي.

#### 3.1. مفاهيم أساسية حول المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية الواردة ضمن القوائم المالية من المواضيع المهمة والحديثة التي شهدت توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث يستفيد مختلف مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية والتي تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات.

##### 3.1.1. تعريف المعلومات المحاسبية

تعددت التعريف بخصوص مفهوم المعلومات المحاسبية من باحث لأخر، ويمكن عرض أهمها كما يلي:  
تعرف المعلومات المحاسبية على أنها: "تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات". (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003، صفحة 153)  
تعريف المعلومات المحاسبية: " هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات المحاسبية من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريع، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة". (كريفار، 2019، صفحة 18)  
من خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أن المعلومات المحاسبية هي مجموعة من البيانات المحاسبية التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر الداخلية والخارجية للمؤسسة حيث يتم معالجة هذه البيانات باستخدام نظام المعلومات المحاسبية الذي يقوم بإخراجها في شكل معلومات محاسبية تسمح لمستخدمي القوائم المالية باتخاذ مختلف القرارات لأنها تعطي تقييم عن أداء والوضع المالية للمؤسسة.

##### 3.1.2. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

- وتنقسم إلى أساسية وأخرى ثانوية، وهي كالآتي:
- **الخصائص الأساسية:** هناك خاصيتين أساسيتين هما:
  1. **الملاءمة:** أن كون المعلومات المحاسبية ذات علاقة بالقرار ولها دور في اتخاذها ( القاضي و حمدان، 2012، صفحة 477).
  - أما الخصائص الثانوية المكونة للملاءمة هي كالتالي:
    - القيمة التنبؤية: تساعد هذه الخاصية المستخدمين للمعلومات المحاسبية على التنبؤ بالمستقبل وذلك نتيجة أحداث ماضية أو أحداث حاضرة ( حلوه حنان، 2009، صفحة 73).
    - قيمة التغذية: تسمح المعلومات في تعزيز أو تصحيح توقعات سابقة أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم صحة توقعاته السابقة ( حلوه حنان، 2009، صفحة 75).
    - التوقيت المناسب: ويعني وصول المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب دون تأخير (الداهمة، 2016، صفحة 182).
- 2. **المصدقية (الموثوقية):** تعني المصدقية أن الطرق المستخدمة للمعالجة المحاسبية تعكس جوهر الحقيقي للحدث الاقتصادي، (Ibrahim, 2020, p. 7) حيث تتعلق هذه الخاصية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. (بوفروعة، 2012، صفحة 31) ومكوناتها الموثوقية:
  - القابلية للتحقق: أي المعلومات قابلة للتحقق من جهة صحتها (الداهمة، 2014، صفحة 331).
  - الصدق في التمثيل: صدق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها (حلوه حنان، 2006، صفحة 205).
  - الحياد: يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات محايدة، أي خالية من التحيز (جمعة، 2010، صفحة 44).
- **الخصائص الثانوية:** وتمثل في:
  1. **القابلية للمقارنة:** حتى يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات السليمة (الحيالي، سطم، و حسن، 2006، صفحة 134).
  2. **ثبات القياس:** وهو قياس عناصر التقارير المنتجة ضمن المبادئ نفسها أو المعايير المحاسبية من فترة لأخرى (الحيالي، سطم، و حسن، 2006، صفحة 134).

### 3.2. القوائم المالية

تتشكل القوائم المالية التي يتم إعدادها من خمسة قوائم مالية.

### 3.2.1. تعريف القوائم المالية

تعددت تعارف القوائم المالية إلا أن مضمونها واحد، ومن بين هذه التعارف ما يلي:

**التعريف الأول:** القوائم المالية هي وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج لتلبية احتياجات مختلف الأطراف والاستفادة منها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات المؤسسة وتقييم مركزها المالي (مستوم ، 2016، صفحة 44).

**التعريف الثاني:** القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها بحيث ينظر إلى المعلومات التي تتوفر عليها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي أيضا وتدققاتها النقدية، ويمكن كذلك من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، وذلك لتلبية احتياجات كل المستخدمين المحتملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية (مرازقة و وادي ، 2016، صفحة 166).

**التعريف الثالث:** حسب المواد: 26-27-28-29 من القانون رقم 11-07 صادر في الجريدة الرسمية الجزائرية القوائم المالية هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونتاجه وكل تغير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه 4 أشهر من تاريخ إقفال السنة المحاسبية، حيث تتوفر على معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرضها بالعملة الوطنية ( القانون رقم 07-11 ، 2007، صفحة 5).

وعليه يمكن تقديم تعريف شامل للقوائم المالية على أنها مجموعة من كاملة من الوثائق من الوثائق المحاسبية والمالية تسمح بتوصل إلى المركز المالي وأداء المؤسسة أيضا وتدققاتها النقدية، تهدف لتلبية احتياجات كل مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذهم للقرارات المختلفة.

### 3.2.2. الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

- يتمثل مستخدمي القوائم المالية في عدة أطراف سواء خارجية أو داخلية، كما يلي:
- **المستخدمين الداخليين:** يستخدمون القوائم المالية عادة للاستخدام الداخلي وهم:
    - إدارة المنشأة: تعتمد إدارة المنشأة على المعلومات الواردة في القوائم المالية، خاصة في المقارنة مع الأهداف التي تم تخطيط لها مع النتائج المتوصل إليها ( الججاوي، 2017، صفحة 44).
    - العاملين (الموظفون): فيهتمون بالمعلومات المحاسبية المتعلقة باستقرار وذلك لتحديد موقف العمالة، ومفاوضات الأجور، والحوافز وتعويضات (بونعجة ، 2017، صفحة 85).
  - **المستخدمين الخارجيين:** وهم الجهات أو الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية عادة تكون بغرض معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ويمثلون في:
    - الزبائن وموردون: العملاء يهتمون بالمعلومات استمرارية المؤسسة، بالأخص عند الارتباط طويل الأجل معها، أم المردون يهتمون بالمعطيات التي تمكنهم من تحديد فيما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق (بهلول، 2015، صفحة 60).
    - المستثمرين: يهتم مقدمو رأس المال بالمخاطر المصاحبة لاستثمارهم، لذلك فإنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ القرار المناسب (بدوي و نصر علي، 2008، صفحة 15).
    - المقرضين: يحتاجون للمعلومات لغرض تقرير إذا كان يتوجب عليه الموافقة على إقراض المؤسسة، فهم يحتاجون لمعلومات عن السيولة والتدفقات المالية (لألي، 2016، صفحة 294).
    - الجهات الحكومية: يحتاجون للمعلومات عن مدى قدرة المؤسسات في رفع الدخل القومي وقدرتهم على توفير فرص عمل للموظفين، وكذلك يحتاجون للمعلومات لمعرفة الوعاء الخاضع لضريبة (لألي، 2016، صفحة 295).
    - الجمهور: تزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة للمؤسسة ومعرفة ما تقدمه للاقتصاد الوطني (بدوي و نصر علي، 2008، صفحة 15).

### 3.3. التدقيق الخارجي

يعتبر التدقيق الخارجي وسيلة للتأكد من مصداقية القوائم المالية للشركات والمنشآت، وستقدم هذه الدراسة في هذا العنصر تعريف للتدقيق الخارجي والمعايير الواجب على المدقق الالتزام بها والمتعارف عليها دوليا.

#### 3.3.1. تعريف التدقيق الخارجي

هناك عدة تعارف للتدقيق الخارجي اخترنا منها ما يلي:

**التعريف الأول:** التدقيق الخارجي وهو الذي يكون من قبل طرف من خارج المؤسسة أو الشركة والذي يتمتع بالاستقلالية عن الإدارة، بغرض إبداء ربه الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للشركة خلال فترة معينة (أحمد فايد، 2017، صفحة 20).

**التعريف الثاني:** التدقيق الخارجي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس التدقيق الخارجي كعضو في مكتب أو شركة تدقيق مرخصة تقوم بتقديم خدمات، يشترط أن يكون المدقق حائز على التأهيل الأكاديمي، والتطبيق العملي، والكفاءة الخاصة بالاستقلالية، وكذلك بدل العناية المناسبة والكافية، ويقوم المدقق بمهمة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المتعارف عليها (الشيحة، 2015، صفحة 41).

ومن خلال التعارف السابقة يمكن تعريف التدقيق الخارجي على أنه: عملية فحص السجلات ودفاتر الشركة محل التدقيق من طرف شخص متمثل في المدقق الخارجي يتمتع بالاستقلالية عن الإدارة، بغرض إبداء ربه عن البيانات المالية للشركة المتعلقة بالدورة المالية، حيث يعمل مراقب الحسابات على بث المصداقية حول مركز المالي للشركة وأدائها المالي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية مما يساعدهم على اتخاذ مختلف القرارات.

### 3.3.2. معايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها

تعتبر معايير التدقيق الخارجي بمثابة وسيلة يسترشد بها المدقق الخارجي في تقييم عمله، وللتأكد من أن الشخص أو الجهة التي تقدم خدمة التدقيق تتمتع بالخبرة والكفاءة في أداء عملها وهي كالتالي:

#### أ. المعايير العامة (الشخصية):

تتعلق هذه المعايير بالتكوين العلمي والمهني للشخص المكلف بعملية التدقيق، على المدقق مالم بإجراءات المتعلقة بالتدقيق (معايير العامة أو الشخصية):

- **التأهيل العلمي والعملية (التدريب والكفاءة):** مما لا شك فيه أن التأهيل العلمي والعملية يعتبر عنصر هام في التدقيق من خلال أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية لديه مواصفات فنية تظهر هذه الكفاءة، ولتحديد معيار الكفاءة لابد من معرفة القدر المناسب من: (بور، 2015، صفحة 59)
- التأهيل الفني: يتوفر المدقق على مؤهلا جامعا في المحاسبة والتدقيق وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء الرأي وتقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية التدقيق؛
- التأهيل الخبرة المهنية: تحتاج هذه المهنة كخبرها من المهن إلى التدريب العملي والتمرين عن طريق التطبيقات الميدانية.
- **معيار الاستقلالية والحيادية:** وذلك من أجل أن يتميز تقرير المدقق بالقيمة وينال ثقة المستخدمين لهذه القوائم والتقارير حيث لا قيمة له إذا كان من شخص لا يتصف بالصدق والموثوقية، لذلك ضرورة أن يتصف بالمستقل فكري وذهني، ولتحقيق معيار الاستقلالية ينبغي توفر مجموعة من شروط وهي كالاتي: (ميلود، 2007، الصفحات 25-26)
- عدم وجود مصالح مادية للمدقق: ينبغي على المدقق ألا يكون له مصالح مادية مع المؤسسة محل التدقيق، وان لا تكون للأحد أقربائه، لأن وجود ذلك قد يؤثر على استقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية؛
- وجود استقلال ذاتي: يقضي في هذا العنصر عدم تدخل المؤسسة محل التدقيق أو أي جهة في عمل الذي يقوم به المراجع بشأن تدقيق البيانات والوثائق بحيث لا يتعرض لضغوط تحد من تحقق المبتغي من التدقيق؛
- الاستقلال في إعداد البرامج: يستطيع المدقق تحديد خطوات التدقيق مع عدم تدخل الإدارة في استبعاد وتحديد أو تعديل ما تم أخذه من طرف المدقق في برنامجه؛
- الاستقلال في مجال الفحص: فالمدقق ملزم بكتابة تقريره الموضح لعملية الفحص والتحقق من العناصر نظام المعلومات المحاسبي مع إظهار جميع الحقائق التي تم اكتشافها أثناء عملية الفحص وإعطاء رأي فني محايد حول القوائم الخاصة؛
- **معيار بذل العناية المهنية اللازمة:** وهو يبذل مراقب الحسابات جهده في عملية التدقيق وعند إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق، والهدف من ذلك هو الحكم على درجة جودة أداء المدقق أثناء القيام بعمله، والعناية المهنية تتطلب الالتزام بمستوى أداء معين وفقا لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة، وتتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها المدقق والتي تعمل على زيادة الثقة بصفة عامة فيما يقوم به من عمل وما يبديه من آراء وما يعده من التقارير، ويجب توفر عدد من الشروط العامة في المدقق الحكيم أو الحذر ومنها: (بور، 2015، الصفحات 62-63)
- أن يبذل المدقق جهده لتطوير نفسه عن طريق الحصول على أنواع المعرفة المتاحة والتي ترتبط بالتدقيق والتنبؤ بالأخطار التي من الممكن أن تلحق بالعمل المستخدم للقوائم المالية؛
- أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي من الممكن أن تحدث عند قيامه بعملية التخطيط لعملية التدقيق أو أثناء القيام بعملية التدقيق نفسها؛
- أن يمنح أهمية كبيرة للمخاطر التي تظهر من خلال خبرته السابقة في التعامل مع العميل؛
- أن يقوم بإزالة أية شكوك أو استفسارات تتعلق بالعناصر المهمة في إبداء الرأي؛
- أن يعمل دائما على تطوير خبرته المهنية؛
- الاهتمام بمراجعة عمل مساعديه على أن يكون مقتنعا في ذلك؛

#### ب. معايير المتعلقة بالعمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى المدقق المحاسبي الخارجي غير كافية إذا للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات عليه مراعاة معايير العمل الميداني والمتمثلة فيما يلي: (بوتين، 2008، صفحة 39)

- **وضع خطة عمل والإشراف الملائم والتخطيط السليم على أعمال المساعدين:** وعليه تحديد الأشغال الواجب القيام بها، ويمكن له أن يستعين بأعوان على أن يشرف على أعمالهم شخصيا، إذ ليس له الحق في تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة بفردهم، وهو مسؤول مسؤولية كامل؛

- جمع أدلة وقرائن إثبات تبرر الرأي الفني المحايد وتكوين ملفين: يبرر المدقق رأيه بالاعتماد على جملة من الأدلة الأساسية، أو بعضها، مثل المستندات، الجرد المادي، المصادقات، الاستفسارات وغيرهم من الأدلة والقرائن؛
- تقييم نظام الرقابة الداخلية: علا المدقق الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة ثم تقييم نظام الرقابة لديها، في مرحلة ثانية، وفحص الحسابات في مرحلة ثالثة، تعد مرحلة تقييم نظام الرقابة أهم مرحلة لأنه إذا كان نظام الرقابة جيد فالمدقق يقلل من اختباره والعكس بالعكس.

#### ج. معايير إعداد التقرير:

- بصفة عامة يمكن القول بأنها تتضمن القواعد المعتمدة المتبعة في نتيجة عمل المدقق، وتتضمن أيضا مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومدى الثبات في تطبيق ذلك، ومدى كفاية الإفصاح للقوائم المالية، ونجد في هذه المعايير ما يلي:
- **مدى إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المعمول بها:** يجب أن يتضمن التقرير أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا يقتصر ذلك على مدى القبول العام للطرق المطبقة فيها المبادئ، ويتطلب من المدقق التركيز على أن المبادئ المستخدمة تحقق أمرين هما: (توفيق سواد، 2009، صفحة 35)
  - تحديد تأثير عمليات المشروع، وأنها تسجل العمليات المحاسبية في الدورات المحاسبية المتعلقة بها؛
  - أن تتضمن إجراءات إعداد وعرض القوائم المالية وعدم الانحياز وأن تعبر بأقصى درجة ممكنة عن صدق وصحة المعلومات الموجودة في القوائم المالية؛
- **مدى ثبات التطبيق للمبادئ المعترف بها:** يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى مدى التجانس أو ثبات تطبيق استخدام المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، وتهدف هذه القاعدة إلى ضمان قابلية القائمة المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ وأثرها على القوائم المالية (توفيق سواد، 2009، صفحة 36).
- **مدى كفاية الإفصاح الإعلامي:** حيث يجب أن يتم عرض وتلخيص المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، بطريقة معقولة بحيث لا تكون تفصيلية بدرجة كبيرة أو مختصرة لحد مبالغ فيه، وإضافة الإيضاحات المتممة لها حيث يمكن للقارئ أن يفهم الوضع المالي ومركز المؤسسة (أمين السيد، 2006، صفحة 502).
- **إبداء الرأي الإجمالي:** يتضمن هذا العنصر ثلاثة أجزاء يجب توفرها حتى تعطي رأي موحد لمدقق وهي كالاتي: (أمين السيد، 2006، الصفحات 502-503)
  - يجب أن يعبر المراجع عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة أو يشير إلى أنه لم يتمكن من إبداء رأيه؛
  - يجب أن يشير المدقق في تقرير التدقيق إلى طبيعة الفحص المؤدى على القوائم المالية، ودرجة المسؤولية التي يتحملها عن القوائم المالية؛

#### 4. الدراسة الميدانية: دراسة للعينة من محاسبين معتمدين، محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، أستاذ جامعي في المحاسبة، موظفين في قسم المحاسبة

بغرض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة الاستبيان لجمع المعلومات.

##### 4.1. عينة الدراسة

بما أن مجتمع الدراسة كبير والمتمثل في مستخدمي القوائم المالية والمدققين الخارجيين للمؤسسات الاقتصادية لبلد الجزائر وهم فئة كبيرة لا يمكن حصرها، لذلك اخترنا أن تكون العينة جزء منه والمتمثلة في خمس فئات وهي: فئة المحاسبين المعتمدين، فئة محافظي الحسابات، فئة الخبراء المحاسبين، فئة الأساتذة الجامعيين تخصص محاسبة. حيث تم توزيع 90 استمارة استبيان، وعدد استمارات الاستبيان الصالحة للدراسة 76 استمارة استبيان.

##### 4.2. تحليل نتائج استمارة الاستبيان

تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزئين.

##### 4.2.1. الجزء الأول: المتغيرات الوصفية لأفراد عينة الدراسة

جدول 1. المتغيرات الوصفية لأفراد عينة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الجنس		
ذكر	49	64.5%
أنثى	27	35.5%
ليسانس	8	10.5%
ماسنتر	15	19.5%
ماجستير	37	49%
المؤهل العلمي		

الوظيفة	دكتوراه	16	21%
	محاسب معتمد	22	29%
	محافظ حسابات	18	24%
	خبير محاسبي	6	8%
	أستاذ جامعي في المحاسبة	17	22%
	موظف في قسم المحاسبة	13	17%
عدد سنوات العمل	أقل من 5	32	42%
	6 إلى 10	18	24%
	أكثر من 10	26	34%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة من الذكور وكانت نسبتهم 64.5%، أما المؤهل العلمي فإن فأغلب أفراد العينة حامي شهادات ماجستير بنسبة 49% وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها، كما أن أغلب أفراد العينة وظيفتهم محاسب معتمد بالنسبة للوظائف الأخرى بنسبة 29%، وكذلك أغلب أفراد العينة خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة 42%.

#### 4.2.2. الجزء الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة محاور كل محور به عدة عبارات، وتم استخدام سلم ليكارت الخماسي.

جدول 2. سلم ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
المستوى	1	2	3	4	5

المصدر: (سعداوي، 2020، صفحة 645)

• **ثبات الاستبيان:** تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة القياس، والجدول التالي يبين معاملات كل محور.

جدول 3. يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
يساهم المدقق الخارجي في إنتاج معلومات محاسبية ذات نوعية جيدة	08	0,740
يساعد المدقق الخارجي مستخدمى القوائم المالية من اتخاذ مختلف القرارات	05	0,867
يلتزم المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها	06	0,784

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم 3 أن معاملات الثبات للمحاور استمارة الاستبيان تتراوح ما بين 0,740 و0,784 وهي نسب أعلى من الحد الأدنى المقبول 60%.

جدول 4. المؤشرات الإحصائية للعبارات المحور الأول

العبارة	البيان	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	متوسط حسابي	الانحراف
يشارك المدقق الخارجي في إنتاج معلومات محاسبية تتصف بالملاءمة عند اتخاذ مختلف القرارات.	التكرار	0	2	8	45	21	4,12	0,692
	%	0	2.6	10.5	59.2	27.6		
يقوم المدقق الخارجي بتأكد بأن معلومات محاسبية تسمح بالتنبؤ بالمستقبل	التكرار	0	8	10	41	17	3,88	0,879
	%	0	10.5	13.2	53,9	22,4		
يساعد المدقق الخارجي مستخدمى القوائم المالية في تعزيز أو تصحيح توقعاتهم السابقة	التكرار	0	10	18	35	13	3,67	0,915
	%	0	13,2	23,7	46,1	17,1		
يتأكد المدقق الخارجي من أن الطرق المستخدمة للمعالجة المحاسبية تعكس	التكرار	0	7	17	45	7	3,68	0,770

		9,2	59,2	22,4	9,2	0	%	الجوهر الحقيقي للحدث الاقتصادي
0,851	3,91	15	46	10	3	2	التكرار	يضيف عمل المدقق الخارجي المصدقية على المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل التدقيق
		19,5	60,5	13,2	3,2	2,6	%	
0,962	3,86	14	50	2	7	3	التكرار	يحرص المدقق الخارجي أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق
		18,4	65,8	2,6	9,2	3,9	%	
0,973	3,53	9	36	20	8	3	التكرار	يتأكد المدقق الخارجي أن المعلومات المحاسبية خالية من التحيز
		11,8	27,4	26,3	10,5	3,9	%	
0,958	3,83	16	43	6	10	1	التكرار	يحرص المدقق الخارجي أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة
		21,1	56,6	7,9	13,2	1,3	%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ أغلب إجابات أفراد العينة تتركز في خانة موافق بنسب من 27,4% إلى 65,8%. أي أن معظم إجابات أفراد العينة في اتجاه واحد.

#### جدول 5. المؤشرات الإحصائية لعبارات المحور الثاني

الانحراف	متوسط حسابي	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	البيان	العبرة
0.616	4.32	29	43	3	1	0	التكرار	يساهم المدقق الخارجي في إنتاج قوائم مالية تسمح للإدارة من مقارنة الأهداف التي تم التخطيط لها مع النتائج المتوصل إليها
		38.2	56.6	3.9	1.3	0	%	
0.950	3.86	14	46	10	3	3	التكرار	ينتج عن عملية التدقيق معلومات تسمح للموظفين من معرفة معلومات تتعلق بالاستقرار المؤسسية.
		18.4	60.5	13.2	3.9	3.9	%	
0.730	3.97	14	50	9	2	1	التكرار	يقوم المدقق الخارجي بعبء معلومات تتعلق باستمرارية المؤسسة تساعد العملاء والموردين على اتخاذ قرارات مناسبة
		18.4	65.8	11.8	2.6	1.3	%	
0.861	3.71	10	42	18	4	2	التكرار	يساعد تدقيق المدقق الخارجي المستثمرين من معرفة المخاطر المصاحبة لاستثماراتهم
		13.2	55.3	23.7	5.3	2.6	%	
0.929	3.83	12	50	7	3	4	التكرار	يعطي المدقق الخارجي معلومات حول المؤسسة محل التدقيق تساعد المقرضين من إقراض المؤسسة أو الامتناع عن إقراضها
		15.8	65.8	9.2	3.9	5.3	%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتبين أغلب إجابات أفراد العينة تتركز في خانة موافق بنسب من 55.3% إلى 65,8%. أي أن معظم إجابات أفراد العينة في اتجاه واحد.

#### جدول 6. المؤشرات الإحصائية لعبارات المحور الثالث

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	قابل بشدة	قابل	محايد	غير قابل	غير قابل بشدة	العبرة
0,626	4,14	19	51	4	2	0	يمتلك المدقق الخارجي تأهيل علمي له بإجراء عملية التدقيق على أحسن وجه
		25	67,1	5,3	2,6	0	
0,877	3,76	13	39	19	3	2	يجب على المدقق الخارجي التدريب على كيفية التدقيق حتى يكتسب خبرة مهنة
		17,1	51,3	25	3,9	2,6	
0,680	4,13	20	49	4	3	0	عدم وجود مصالح مادية أو غير مادية بين المدقق الخارجي والمؤسسة محل



		26,3	64,5	5,3	3,9	0	التدقيق
0,915	3,67	13	35	18	10	0	يتمتع المدقق الخارجي باستقلالية ذاتية أي عدم وجود جهة أو هيئة تتدخل في عمل المدقق الخارجي
		17,1	46,1	23,7	7,9	0	
0,855	3,96	18	44	8	5	1	يتصف المدقق الخارجي بالنزاهة والشفافية عند إعداد التقرير النهائي
		23,9	57,9	10,5	6,6	1,3	
0,947	3,72	12	43	11	8	2	يملك المدقق الخارجي على الكفاءة المهنية من خلال مؤهلاته العلمية والعملية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب إجابات أفراد العينة تتركز في خانة موافق بنسب من 46,1% إلى 67,1%. أي أن معظم إجابات أفراد العينة في اتجاه واحد.

#### 5. اختبار فرضيات الدراسة

يستخدم Anova من أجل إيجاد دلالة إحصائية معنوية للفروقات في المتوسطات الحسابية للمحاور. ويمكن الحكم على القرار في الحالتين التاليتين:

- فإذا كان  $Sig > 0.05$ : نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$  (نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة).
- وإذا كان  $Sig < 0.05$ : نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  (نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة).

ومن أجل اختبار هذه الفرضية نقوم بتحديد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة وذلك كما يلي:

##### ○ الفرضية الأولى:

- $H_0$ : لا تحتوي على فروقات في المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، إذن يساهم المدقق الخارجي في إنتاج معلومات محاسبية ذات نوعية جيدة.
- $H_1$ : تحتوي على فروقات في المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، إذن لا يساهم المدقق الخارجي في إنتاج معلومات محاسبية ذات نوعية جيدة.

##### ○ الفرضية الثانية:

- $H_0$ : ليست هناك اختلافات في المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، إذن يساعد المدقق الخارجي مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ مختلف القرارات.
- $H_1$ : هناك اختلافات في المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، إذن لا يساعد المدقق الخارجي مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ مختلف القرارات.

##### ○ الفرضية الثالثة:

- $H_0$ : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، إذن يلتزم المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها.
  - $H_1$ : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، إذن لا يلتزم المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها.
- والجدول الموالي رقم 7 يبين نتيجة فرضيات الدراسة:

جدول 7. تحليل التباين للمحاور (أنوفا)

مستوى المعنوية	Sig	المتوسط الحسابي	الفرضيات	البيان
0,05	0,373	3,81	يساهم المدقق الخارجي في إنتاج معلومات محاسبية ذات نوعية جيدة	المحور الاول
0,05	0,449	3,93	يساعد المدقق الخارجي مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ مختلف القرارات	المحور الثاني

0,05	0,433	3,90	يلتزم المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها	المحور الثالث
------	-------	------	---	---------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

ومن خلال الجدول رقم 7 السابق توصلنا الى النتائج التالية:

#### - اختبار الفرضية الأولى:

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة المحور الأول بلغ 3,81 أي لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، كما أن  $Sig > 0.05$  (القيمة الاحتمالية)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، إذن يساهم المدقق الخارجي في إنتاج معلومات محاسبية ذات نوعية جيدة، وذلك بدلالة المركز الوظيفي

#### - اختبار الفرضية الثانية:

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة المحور الثاني بلغ 3,93 أي ليست هنا فروقات ذات دلالة إحصائية في المتوسطات الحسابية لإجابات، كما أن  $Sig > 0.05$  (القيمة الاحتمالية)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، إذن يساعد المدقق الخارجي مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ مختلف القرارات، وذلك بدلالة المركز الوظيفي.

#### - اختبار الفرضية الثالثة:

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة المحور الثالث بلغ 3,90 أي لا تحتوي على اختلافات في المتوسطات الحسابية لإجابات، كما أن  $Sig > 0.05$  (القيمة الاحتمالية)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، إذن يلتزم المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها، وذلك بدلالة المركز الوظيفي.

## 6. النتائج والتوصيات

انطلاقاً مما سبق حاولت هذه الدراسة ابراز دور المدقق الخارجي وتمثل في محافظ الحسابات في تعزيز نوعية المعلومات المحاسبية الواردة القوائم المالية من خلال الكشف عن الأخطاء والغش، باعتماد الاعتماد على معايير التدقيق المتعارف عليها، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والنتائج وهي:

### 6.1. النتائج

و على ضوء ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك عدة صفات نوعية يجب ان تتوفر في المعلومة الموجودة بداخل القوائم المالية.
- يستفيد مختلف مستخدمي القوائم المالية من تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ مختلف القرارات.
- يعمل المدقق الخارجي وفق منهج علمي تحكمه عدة معايير متعارف عنها من أجل ضمان كفاءته واستقلالته.
- يعطي مدقق الخارجي رأي فني محايد موحد للقوائم المالية، لأن محافظ الحسابات أو الخبير المحاسبي تحكمه عدة مسؤوليات في حالة الإخلال بمهنته.
- يعمل المدقق الخارجي على بث الثقة في النتائج المحاسبية الواردة في البيانات المالية من خلال الكشف عن التحريفات المتعمدة وغير المتعمدة.
- يقوم المدقق الخارجي في تقديم توصيات عند اكتشاف الأخطاء خاصة الأخطاء الواجب تصحيحها.
- عندما يكتشف المدقق الخارجي الغش في السجلات والدفاتر المؤسسة محل التدقيق، وجب عليه الإبلاغ عنها لمختلف الأطراف المعنية، وفي حالة عدم الإبلاغ عنها يتعرض لعقوبة، وتحمله المسؤولية.

### 6.1.1 نتائج اختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى ومضمونها يساهم المدقق الخارجي في إنتاج معلومات محاسبية ذات نوعية جيدة، فقد تبيننت نتائج الفصل الأول والدراسة الميدانية توافق بشدة مما يثبت صحة الفرضية وعليه يمكن قبولها.
- أما فيما يخص الفرضية الثانية التي مضمونها يساعد المدقق الخارجي مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ مختلف القرارات، فقد بيننت الدراسة صحة هذه الفرضية.
- أما الفرضية الثالثة التي كان مضمونها يلتزم المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها، فقد بيننت الدراسة الميدانية صحتها.

### 6.2 اقتراحات

- ضرورة الاهتمام بالتدقيق الخارجي من المؤسسات نظراً لأهميته ومدى صدق المعلومات التي يقدمها المدقق الخارجي كونه جهة محايدة.

- على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات والنصائح التي يقدمها المدقق الخارجي.
- تنظيم ندوات وملتقيات من أجل تحسيس مدقق الخارجي بالدور الذي يلعبه في التقليل من الغش في القوائم المالية.

### 6.3. آفاق البحث

- يمكن بنهاية هذا البحث أن نلفت النظر لبعض النقاط التي نرى أنها جديرة بالدراسة وهي:
- الحاجة لإكمال المعايير التدقيق الجزائي لضمان نوعية جيدة لعملية التدقيق.
  - خلق ثقافة لدى المدقق الخارجي بالدور الفعال الذي يقومون به.
  - فتح معاهد تقوم بتدريس أسس مهنة محافظة الحسابات.

## 7. الخاتمة

هناك تزايد طلب القيام بعملية التدقيق الخارجي سواء من المساهمين أو الملاك، ومختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، وذلك من أجل الحصول على رأي فني محايد عن مصداقية المركز المالي للمؤسسة. قامت هذه الدراسة بتوضيح أهمية مساهمة التدقيق الخارجي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، حيث تعتبر مهنة التدقيق الخارجي بمثابة المرآة العاكسة للوضع الحقيقية للمؤسسة، فيقوم المدقق ذو كفاءة وخبرة مهنية وتدريب فني بإعطاء رأيه المحايد حول عدالة القوائم المالية في شكل تقرير نهائي.

## المراجع

- أحمد لطفي أمين السيد. (2006). المراجعة بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: دار الجامعة.
- القانون رقم 07-11. (2007). المتضمن للنظام المحاسبي، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (74)
- محمد حافظ لالي. (2016). الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للتدقيق الخارجي وأثرها على مستخدمي التقارير المالية. مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية التقنية الإدارية، الكوفة (37)، الصفحات 292-322.
- نور الدين بهلول. (2015). المعلومة المحاسبية وقيمة المؤسسة -دراسة لأثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية على القيمة السوقية للسهم، أطروحة دكتوراه في علوم المالية. عنابة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة باجي مختار.
- أحمد حلمي جمعة. (2010). نظرية المحاسبة المالية (الإصدار الأول). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2003). المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية. عمان: المطابع المركزية.
- حسين القاضي، و مأمون حمدان. (2012). نظرية المحاسبة (الإصدار الثاني). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- حنان مستوم. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية. سطيف، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس.
- رزق ابوزيد الشيحة. (2015). تدقيق الحسابات -مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية- (الإصدار الأول). عمان: دار وائل للنشر.
- رضوان حلوه حنان. (2009). مدخل النظرية المحاسبية (الإصدار الثاني). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- رضوان حلوه حنان. (2006). النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير دراسة نظرية معمقة في نظرية المحاسبة (الإصدار الثاني). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- زاهرة توفيق سواد. (2009). مراجعة الحسابات والتدقيق (الإصدار الأول). عمان: دار الراجحة.
- سحنون بونجعة. (2017). أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (الإصدار الأول). عمان: دار الابتكار للنشر والتوزيع.
- سليمان مصطفى الدلاهمة. (2014). دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات (العدد32)، الصفحات 321-354.
- سليمان مصطفى الدلاهمة. (2016). أثر نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة الخدمة في فنادق خمس نجوم في الأردن. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، (52)، الصفحات 173-204.
- سوقيان بوفروعة. (2012). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري.
- صالح مرزاققة، و رقية وادي. (2016). مساهمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية" دراسة تحليلية لأراء عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات بولاية قسنطينة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. (2)
- صدام محمد محمود الحياي، صالح حسين سطم، و علي إبراهيم حسن. (2006). أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (2)، (3)
- طلال محمد علي الجواوي. (2017). الإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية (الإصدار الأول). عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- عزوز ميلود. (2007). دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية-بسكرة"، مذكرة ماجستير في علوم إقتصاد وتسيير المؤسسات. بسكرة، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية: جامعة 20 أوت 1955.
- محمد بوتين. (2008). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق (الإصدار الثالث). ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون.
- محمد عباس بدوي، و عبد الوهاب نصر علي. (2008). المحاسبة المالية: مدخل نظم المعلومات. الإسكندرية: دار الكتب والوثائق القومية.
- مراد كريفار. (2019). أهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعو حسيبة بن بو علي.
- مراد مسعود سعداوي. (2020). دور التسويق الالكتروني في تحسين أداء البنوك في الجزائر - دراسة ميدانية في البنوك التجارية بولاية البويرة وغرداية. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7(العدد 2).

- نورالدين أحمد قايد. (2017). التدقيق المحاسبي. عمان: دار الاصدار العلمي للنشر والتوزيع.
- يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره. (2015). التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. تلمسان: جامعة بوبكر بالقائد.
- Ibrahim Elsiddig, A. (2020). The Qualitative Characteristics of Accounting Information , Earnings Quality , and Islamic Banking Performance : Evidence from the Gulf Banking Sector. *International Journal of Financial studies*, 1-16.